مشاورات تدور حول إحدى الوزارات السيادية

الحكومة المصرية الجديدة: تغيير أكثر من ثلث الوزراء.. وحلف اليمين اليوم أو غداً

الرئيس المصري عبدالفتاح السيسي مستقبلا رئيس الوزراء المكلف م.ابراهيم محلب في القصر الرئاسي (أ.ب)

سفراء مجلس «الأمن والسلم» يناقشون بعد غد تقريراً يوصي بعودة مصر لأنشطة الاتحاد الأفريقي

القاهرة ـ وكالات: قالت مصادر سياسية مصرية مطلعة على تشكيل الحكومة الجديدة إن رئيس الوزراء المكلف بالتشكيل إبراهيم محلب استقر، بشكل شبه نهائي، على تغيير أكثر من ثلث الحكومة بما يعادل 13 حقيبة وزارية تقريبا (من إجمالي 31 وزارة)، غالبيتهم وزارات خدمية، مشيرة إلى أن أداء اليمين الدستورية للحكومة الجديدة سيكون اليوم او غدا الاثنين على حد أقصى.

وأضافت المصادر، (من بينها وزيران في الحكومة الجديدة، تحفظا على ذكر اسمهما)، أن «رئيس الحكومة المصرية المعاد تجديد الثقة به يجري مشاورات بشأن التشكيل الحكومي في إطار من السرية والكتمان، ومن خلال نقاش مباشر بينه وبين الرئيس المصري عبدالفتاح السيسي».

وأوضحت أن الحقائب الوزارية التي استقر محلب على تغييرها حتى الآن هي 13 حقيبة، من بينهم 6 حقائب خدمية وهي «الصحة، والكهرباء، والتموين، والتضامن، والقوى العاملة، والري»، وباقي الوزارات «التعليم العالي والبحث العلمي، والبيئة، والإعلام، والسياحة، والتنمية الإدارية، والعدل، والثقافة».

وحسب المصادر فإنه سيتم الإبقاء على وزراء المجموعة الاقتصادية (وزارتي: التجارة والصناعة والاستثمار والمالية)، فيما لاتزال هناك مشاورات «محدودة» حول وزارات أخرى.

ورغم أن المصادر رجحت بقاء الوزارات السيادية (وزارات: الدفاع، الانتاج الحربي، الداخلية، الخارجية) في مناصبها، إلا أنها قالت إنه مازالت هناك مشاورات حول «وزارة سيادية» لم تسمها.

وحول أهم المعايير المطلوبة في تشكيل الحكومة الجديد، قالت المصادر إن «توجيهات الرئيس الجديد أن يكون هناك اختيار للعناصر الحيوية والأكثر نشاطا في الحكومة الجديدة، وتحديدا في الحقائب الخدمية، إلى جانب تمثيل أكبر للمرأة داخل الحكومة».

في ذات السياق، قالت مصادر مصرية مطلعة إن أول أعمال رئيس الوزراء عقب أداء الحكومة الجديدة اليمين أمام الرئيس عبدالفتاح السيسي، هو وضع جدول زمني لزيارات متتالية لجميع الوزارات ومتابعة سير العمل بها.

وأضافت المصادر بحسب «اليوم السابع» أن رئيس الوزراء سيجتمع بجميع العاملين بكل وزارة على حدة، ويؤكد لهم أن الاجتهاد هو أساس الاستمرار في عملهم وأن من يثبت تقصيره في عمله سيتم اتخاذ الإجراءات اللازمة تجاهه، وأن خدمة المواطنين الهدف الأساسي لعملهم.

الى ذلك، قالت مصادر ديبلوماسية أفريقية، امس إن مجلس «الأمن والسلم»، أعلى سلطة لفض النزاعات بالاتحاد الأفريقي، «سيعقد جلسة استثنائية عصر الثلاثاء المقبل على مستوى السفراء» لبحث تقرير يوصي بعودة مصر إلى أنشطة الاتحاد.

المصادر التي فضلت عدم الكشف عن هويتها، أوضحت للأناضول أن سفراء المجلس «سيعقدون اجتماعهم الاستثنائي يوم الثلاثاء في العاصمة الاثيوبية أديس أبابا، لمناقشة تقرير لجنة حكماء أفريقيا الخاصة بمصر، والنظر في توصية اللجنة بعودة مصر إلى أنشطة الاتحاد الأفريقي».

ومضت قائلة إن «رئيس الدورة الحالية للمجلس، السفير الأوغندي طلب عقد جلسة استثنائية لأعضاء المجلس لبحث إلغاء تعليق عضوية مصر في الاتحاد».

وأضافت المصادر أنه إذا خرج السفراء في هذا الاجتماع بإلغاء تعليق عضوية مصر «فسيكون من السهل مشاركة مصر في أعمال القمة الأفريقية المقررة إقامتها في غينيا الاستوائية يوم 26 يونيو الجاري».

وأمس الاول أوصت لجنة حكماء أفريقيا المعنية بمصر بإنهاء تجميد عضوية القاهرة في الاتحاد الأفريقي، مع توصيتها السلطات الحالية بالحوار مع المعارضة وإطلاق سراح «المعتقلين» والسماح بالمظاهرات.

جاء ذلك في تقرير قدمته اللجنة إلى رئيسة مفوضية الاتحاد الأفريقي، دلاميني زوما، بعد في ختام اجتماعاتها التي استغرقت ثلاثة أيام.

وعلق الاتحاد الأفريقي عضوية مصر في يوليو الماضي، بعد عزل الجيش الرئيس الأسبق، محمد مرسي بعد عام من انتخابه، إثر احتجاجات ضده.

وتشكلت «لجنة الاتحاد الأفريقي العالية المستوى بشأن مصر» يوم 8 يوليو 2013 لمتابعة التطورات في مصر، وذلك بعد أيام من تعليق أنشطة القاهرة.

موافقة «أولية» لموسكو على استئناف مفاوضات الغاز

مقتل 49 عسكرياً في طائرة أوكرانية أسقطها الانفصاليون في الشرق

احد الانفصاليين الموالين لروسيا يحرس حطام الطائرة الأوكرانية أمس (رويترز)

واشنطن تتهم الانفصاليين بالحصول على دبابات وقاذفات صواريخ من روسيا

كييف ـ أ.ف.پ: اسقط الانفصاليون الموالون لروسيا طائرة نقل عسكرية أوكرانية امس، ما ادى الى سقوط 49 قتيلا في هجوم ينال من آمال التهدئة التي لاحت خلال الايام الأخيرة من الاتصالات الاولى بين كييف وموسكو.

وهذا أشد هجوم دام منذ بداية حملة مكافحة الارهاب التي تشنها كييف قبل شهرين، بينما تباحث الرئيس الاوكراني الجديد بيترو بوروشنكو ونظيره الروسي فلاديمير بوتين هذا الاسبوع في محاولة لاحتواء اعمال العنف التي اسفرت عن سقوط 300 قتيل منذ ابريل.

ومع بروز خطر وقف امدادات الغاز الروسي اعتبارا من الاثنين، الامر الذي يخشاه الاوروبيون، اعلن وزير الطاقة الاوكراني يوري برودان امس ان روسيا اعطت «موافقتها الأولية» على استئناف المفاوضات في كييف.

ويأتي اسقاط الطائرة في لوغانسك بعدما تشاور الرئيس الأوكراني الجديد بترو بوروشنكو مع نظيره الروسي فلاديمير بوتين هذا الأسبوع في محاولة لاحتواء أعمال العنف التي خلفت اكثر من 300 قتيل منذ أبريل.

وصرح الناطق العسكري الأوكراني فلاديسلاف سيليزنيوف ان كل الاشخاص الذين كانوا على متن الطائرة العسكرية من طراز ايل-76 قتلوا في ذلك الهجوم في لوغانسك احد معاقل حركة التمرد الموالية لروسيا في شرق البلاد.

وقال المتحدث «كان على متنها طاقم من تسعة اشخاص واربعون مظليا، وقتلوا جميعا» موضحا ان الهجوم وقع امس في الساعة الاولى فجرا (22,00 تغ الجمعة).

وتبنى ناطق باسم المتمردين في لوغانسك الهجوم مؤكدا، وفق ما نقلت وكالة ريا نوفوستي، ان الطائرة اصيبت بصاروخ مضاد للطيران وانها سقطت في «منطقة المطار».

واظهرت صور كاميرا المراقبة في المطار شبه صاعقة سريعة في الجو عندما اصيبت الطائرة ثم لونا احمر مترامیا بعد ثلاثين ثانية في الافق عندما انفجرت الطائرة مع اقترابها من المطار.

من جانبها قالت وزارة الدفاع الاوكرانية ان «الارهابيين اطلقوا النار بوقاحة وخبث» على الطائرة التي «كانت تنقل قوات بديلة وكانت على وشك الهبوط في مطار لوغانسك» مشيرة الى رصاص «رشاشة ثقيلة». واعلنت الولايات المتحدة امس ان روسيا زودت المتمردين الموالين لها في شرق اوكرانيا بدبابات وقاذفات صواريخ وعتاد عبر الحدود بين البلدين خلال الايام الاخيرة.

وتتهم كييف والغربيون باستمرار موسكو بالتحرك خفية لدعم حركة التمرد المسلحة في اوكرانيا وتزويدها بالاسلحة.

واعرب الامين العام لحلف شمال الاطلسي اندرس فوغ راسموسن عن قلقه من معلومات تفيد بوجود مجموعات مسلحة موالية لروسيا في اوكرانيا مجهزة «باسلحة ثقيلة جلبت من روسيا، بما فيها الدبابات» وقال «اذا كانت هذه المعلومات صحيحة فانها ستكون تصعيدا خطيرا في ازمة شرق اوكرانيا».

من جانبه دعا، اول من امس، رئيس المفوضية الاوروبية جوزيه مانويل باروزو، روسيا الى المبادرة نحو عملية تهدئة والمساهمة في نزع اسلحة المتمردين الموالين لروسيا ووقف تزويدهم بالاسلحة والمقاتلين الذين يدخلون الى اوكرانيا، وذلك في مكالمة هاتفية مع فلاديمير بوتين.

الأفغان تحدوا «طالبان» وأدلوا بأصواتهم في الدورة الثانية من الانتخابات الرئاسية

كابول ـ أ.ف.پ: أدلى الأفغان أمس بأصواتهم في الدورة الثانية من الانتخابات الرئاسية متحدين حركة طالبان، لاختيار رئيس خلفا لحميد كرزاي في خطوة ستؤدي بالبلاد إلى عهد جديد بعد رحيل قوات حلف شمال الأطلسي بحلول نهاية 2014. وتعتبر هذه الانتخابات وهي أول عملية تداول على السلطة بين رئيسين أفغانيين منتخبين ديموقراطيا، اختبارا مهما لهذا البلد الفقير الذي تسيطر عليه حركة طالبان جزئيا والذي لم يأت فيه التدخل العسكري الغربي على حركة التمرد طيلة 12 سنة.

وأعلنت حركة طالبان التي تعارض بشدة هذا الاقتراع الذي تعتبر أن واشنطن تشرف عليه، ظهر أمس أنها شنت 246 عملية في مختلف أنحاء البلاد.

ووقعت أخطر عملية في لوغار (جنوب كابول) حيث قتلت طالبان شخصين «كانا يستعدان للتصويت» وفق ما اعلن مساعد قائد الشرطة المحلية عبد الوالي طوفان.

وفي كابول سقطت قذائف على منطقة قرب المطار قبل فتح مراكز الاقتراع من دون سقوط ضحايا وفق الحلف الأطلسي.

وقد كثف المقاتلون هجماتهم في الدورة الأولى من الاقتراع في الخامس من أبريل من دون الحد من مشاركة كثيفة للناخبين. وبدا واضحا أمس أن ما وعدت به طالبان من عنف شديد لم يردع الناخبين الذين تفاخروا رجالا ونساء بالحبر على أصابعهم في دلالة على تصويتهم.

وفي كابول انتشرت قوات أمنية كبيرة في الشوارع إلى جانب القوات الأفغانية التي وضعت في «حالة تأهب قصوى» وأكدت تصميمها على إفشال أي محاولة هجوم لطالبان. ونشر نحو 400 ألف جندي وشرطي في كل البلاد بينما أكدت القوة الدولية التابعة لحلف شمال الأطلسي (إيساف) استعدادها للتدخل في حال الضرورة.

ودعي الناخبون الأفغان للإدلاء بأصواتهم في هذه الدورة لاختيار أحد مرشحين رئيسا للبلاد: عبدالله عبدالله (53 سنة) المتحدث السابق باسم القائد احمد شاه مسعود العدو التاريخي لطالبان والذي تصدر الدورة الأولى (45٪ من الأصوات) ويعتبر الأوفر حظا، أو اشرف غني الخبير الاقتصادي السابق في البنك الدولي (31,6٪).

ووعد المرشحان التقدميان المعتدلان اللذان صوتا في كابول، بمكافحة الفساد المزمن وإطلاق التنمية الاقتصادية للبلاد الخاضعة لتبعية المساعدات الدولية.

وسيشكل هذا الاقتراع نهاية عهد كرزاي الرجل الوحيد الذي قاد أفغانستان منذ سقوط حركة طالبان في 2001 والذي لم يسمح له الدستور بالترشح لولاية ثالثة. وكان المرشح عبدالله عبدالله الذي نجا الأسبوع الماضي من هجوم انتحاري استهدف موكبه واسفر عن 12 قتيلا في العاصمة الأفغانية، حذر من أن التزوير سيمنعه من الوصول إلى الرئاسة.

وستنشر النتائج الموقتة لهذه الانتخابات الطويلة إذ إن أكثر من شهرين يفصلان بين دورتيها، في الثاني من يوليو قبل إعلانها نهائيا في 22 يوليو.

تأجيل محاكمة مرشد الإخوان في أحداث «مسجد الاستقامة» إلى الخميس

القبض على المتهم الرئيسي في «تحرش» التحرير

القاهرة ـ د.ب.أ: تمكنت الشرطة المصرية من القبض على المتهم الرئيسي في واقعة التحرش الجماعي بميدان التحرير أثناء احتفالية تنصيب الرئيس عبدالفتاح السيسي يوم الاحد الماضي.

وقال مصدر أمني، إن المتهم (17 عاما) صادر ضده قرار ضبط وإحضار من نيابة قصر النيل وسط القاهرة على خلفية ظهوره في مقاطع الفيديو والصور التي التقطتها الجهات المعنية عن الواقعة.

وكانت مصر طلبت من موقع يوتيوب حذف فيديو لضحية التحرش تظهر في اللقطات عارية وبها إصابات ويقتادها عدد من الأشخاص في محيط ميدان التحرير بالقاهرة.

وبعد نشر الفيديو الذي أثار قلقا واسعا محليا ودوليا ألقت الشرطة القبض على سبعة أشخاص أعمارهم بين 15 و49 عاما وأمرت النيابة العامة بحبسهم على ذمة التحقيق.

وبسبب تكرار التحرش في احتفالات عامة منذ ثورة 2011 أصدر الرئيس المؤقت السابق عدلي منصور تعديلا لقانون العقوبات الأسبوع الماضي يعاقب المدانين بالتحرش «بالحبس مدة لا تقل عن سنة وبغرامة لا تقل عن عشرة آلاف جنيه (الدولار يعادل نحو 7 جنيهات) ولا تزيد على عشرين ألف جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين».

ووجه الرئيس السيسي وزير الداخلية محمد إبراهيم بإنفاذ القانون واتخاذ ما يلزم من إجراءات للتصدي للتحرش الجنسي بعد يوم واحد من تسريب فيديو لحادث تحرش جماعي بميدان التحرير.

وكان الرئيس السيسي قد زار السيدة التي تعرضت للتحرش بالمستشفى وقدم لها اعتذارا عما حدث لها، كما زارتها ايضا قرينته.

إلى ذلك، قررت محكمة جنايات الجيزة، امس تأجيل سادس جلسات محاكمة المرشد العام لجماعة الإخوان المسلمين و13 آخرين في اتهامهم بالتحريض على العنف في ميدان الجيزة، غرب القاهرة، أو ما يعرف محليا بأحداث «مسجد الاستقامة»، إلى جلسة الخميس المقبل لاستدعاء النيابة العامة للشهود، واستعداد هيئة الدفاع للمرافعة.

وشهدت جلسة الأمس، مطالبة هيئة الدفاع بتأجيل القضية لما بعد شهر رمضان من أجل سماع الشهود، ونظرا لكثرة القضايا التي يتابعونها والمتهم فيها نفس القيادات.

وتمسكت هيئة الدفاع بالاستماع الى شهود الإثبات بالقضية، والاستماع الى أقوال الطب الشرعي متمثلا في هشام عبدالحميد، ومحمد عبدالفتاح إبراهيم الطبيبين الشرعيين، وأطباء آخرين أجروا كشفا على المتوفين في الأحداث.

كما طالبت هيئة الدفاع بندب لجنة ثلاثية من أساتذة كلية الهندسة جامعة القاهرة، من بينها أستاذ للمساحة لبيان ومعاينة المناطق محل الأحداث.

الخارجية الأميركية تعرض 18 مليون دولار لمن يدلي بمعلومات عن «إرهابيين» أفارقة

واشنطن ـ الأناضول: عرضت الخارجية الأميركية امس وضمن برنامج «مكافآت لأجل العدالة»، 18 مليون دولار لمن يدلي بمعلومات عن «إرهابيين» من القارة الأفريقية، جاء ذلك في بيان، صادر امس الاول عن الخارجية الأميركية. وفي الوقت الذي شملت فيه قائمة الـ 5 ملايين دولار ثلاثة أسماء هم: خالد البرناوي وحامد الخيري وأحمد التلمسي، فقد ضمت مكافأة الـ 3 ملايين دولار أي معلومات تؤدي إلى إلقاء القبض أو إدانة أبو يوسف المهاجر، العضو السابق في تنظيم التوحيد والجهاد المصري، المتورط في التخطيط لعدد من العمليات في مصر، بما فيها مصالح أميركية، بحسب البيان.

وظهر تنظيم «التوحيد والجهاد» في تسعينيات القرن الماضي في سيناء، شمال شرقي مصر، ويوجد التنظيم حاليا في سيناء وقطاع غزة في فلسطين. وبينما يتهم البرناوي على أنه قائد جماعة إرهابية نيجيرية اسمها «جماعة أنصار المسلمين في بلاد السودان» المعروفة باسم «أنصارو»، إلا أنه، وبحسب البيان، كان عضوا كبيرا في جماعة «بوكو حرام» النيجيرية.

وترتبط «أنصارو» بـ«القاعدة في المغرب الإسلامي» والتي عرف عنها استهدافها للمصالح الغربية بشكل عام والاميركية بالذات.

وأشار البيان إلى تورط البرناوي في عملية اختطاف مهندس إيطالي وآخر بريطاني في مايو2011 من ولاية كيبي، شمال غربي نيجيريا، اللذين وجدا مقتولين بعد عشرة أشهر من اختطافهما. أما الخيري والتلمسي، فيوضح البيان أنهما مؤسسا حركة «الوحدة والجهاد في غرب أفريقيا» بعد خروجهما من تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي، حيث خطط الخيري في ديسمبر 2008، بحسب البيان، لعملية اختطاف مبعوث الأمم المتحدة في النيجر، روبرت فاولر، أيام كان لايزال يعمل لصالح القاعدة. فيما تورط التلمسي في التخطيط لاختطاف مواطن فرنسي في النيجر عندما كان يعمل لصالح تنظيم القاعدة في المغرب، بحسب البيان.

ويعد برنامج مكافآت العدالة واحدا من أكثر البرامج التي تستخدمها حكومة الولايات المتحدة في مكافحة الإرهاب الدولي، وتم إنشاؤه بموجب قانون عام 1984 لمكافحة الإرهاب الدولي، ويدار البرنامج من قبل مكتب الأمن الديبلوماسي لوزارة الخارجية الأميركية.

ويتمثل البرنامج بوضع وزير الخارجية الأميركية مكافآت تقدم مقابل الحصول على معلومات تؤدي إلى اعتقال أو إدانة أي شخص يخطط أو يرتكب أو يحاول تنفيذ أعمال إرهابية دولية ضد المواطنين الاميركيين أو ممتلكات الولايات المتحدة.

عنان يُشكِّل حزباً جديداً.. وموافي ينفي ضمه لائتلافه

القاهرة ـ العربية.نت: أكدت مصادر مصرية رسمية أن الفريق سامي عنان، رئيس الأركان المصري الأسبق، يضع حاليا اللمسات الأخيرة قبل الإعلان الرسمي عن حزبه الجديد، والذي يحمل اسم «مصر العروبة»، وينوي من خلاله خوض الانتخابات النيابية المقبلة.

وأضافت المصادر أن عنان عقد خلال الأسبوع الماضي اجتماعات في عدد من المحافظات للاستقرار على الهيكل التنظيمي للحزب، والتأكد من إكمال العدد الرسمي لتوكيلات الإشهار وهو 5 آلاف توكيل.

من جهته، أوضح محمد فرج، المسؤول الإعلامي للحزب، أن الحزب سيخرج للنور نهاية يونيو الحالي، مشيرا إلى أن عدد التوكيلات التي جمعها الحزب حتى الآن مبشر.

من جانب آخر، نفى مراد موافي، مدير جهاز المخابرات العامة المصرية الأسبق، وجود أي تنسيق مع عنان لضمه للائتلاف السياسي الذي يتم تشكيله الآن لترشيح قائمة موحدة في الانتخابات البرلمانية المقبلة.

وكشف في بيان صادر عن مكتبه، أمس الأول، أنه لم يلتق الفريق سامي عنان منذ ستة أشهر، ولم يحضر معه أي لقاءات بخصوص الائتلاف السياسي، مؤكدا أنه يضع على قائمة أولوياته ترشيح الشباب في كل مواقع المسؤولية.